تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك
دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية

د. محمد عبد العليم

مدرس إدارة الأعمال

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ملخص البحث

استهدفت الدراسة الوقوف على تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية، بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٤/١/١حتى ٢٠١٢/١٢/٣١. ولاختبار طبيعة تلك العلاقة فقد أستخدم الباحث أسلوب تحليل الارتباط وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة درجة المعنوية الإحصائية للمعاملات، وتوصلت الدراسة إلى ثبوت علاقة معنوية لأبعاد إدارة المخاطر المالية حيث ثبت وجود علاقة معنوية لكل من إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وكفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية، مما يدعم التوصية بضرورة العناية والاهتمام بإدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وتحسين استخدام الأموال بالبنوك التجارية على اختلاف أحجامها لتحقيق التميز والاستقرار فى السوق المصرفى.

مقدمة:

تمثل المخاطر المالية بالبنوك جزءاً رئيسياً من العمل المصرفي، وتعتبر من الموضوعات الهامة التي تستحوذ على اهتمامات الأكاديميين والممارسين على حد سواء، نظراً لأن كفاءة البنك في إدارة المخاطر المالية والمتمثلة في هذه الدراسة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وكفاءة استخدام الأموال ينعكس على أداء البنوك بشكل مباشر، وإن النجاح في الاحتفاظ باستثمارات جيدة يتوقف على تخفيض حجم المخاطر الائتمانية والقدرة على توفير السيولة لمواجهة الالتزامات المتوقعة والمفاجئة.

وقد أشارت الدراسات السابقة المرتبطة بهذا الشأن إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول إيجابية وسلبية تلك العلاقة. ومن هنا تأتى أهمية البحث فى محاولة الإجابة على سؤال رئيسي:

"ما تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية المصرية"

وفي هذا البحث يقدم الباحث تحليلاً للعلاقة بين متغيرات إدارة المخاطر المالية والمتمثلة في إدارة مخاطر الائتمان والسيولة وكفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك التجارية المصرية، وذلك من خلال دراسة تأثير تلك المخاطر على أداء البنوك التجارية، وقد تم تقسيم تلك البنوك إلى ثلاثة مستويات كبيرة الحجم أو متوسطة الحجم أو صغيرة الحجم، وعلى ذلك يتكون البحث من الأجزاء التالية:

أولاً : الإطار المفاهيمى لإدارة المخاطر المالية.

ثانياً : الدراسات السابقة.

ثالثاً : مشكلة البحث.

رابعاً: فروض البحث.

خامساً: أهداف البحث

سادساً: أهمية البحث.

سابعاً: حدود البحث.

ثامناً: منهج البحث، ويشمل:

١- مجتمع وعينة البحث.

٢- بيانات البحث والفترة التي تغطيها.

٣- متغيرات البحث.

٤- أسلوب التحليل المستخدم في البحث.

تاسعاً: الدراسة التطبيقية.

عاشراً: النتائج والتوصيات، وتشمل:

١- نتائج البحث.

٢- توصيات البحث.

حادى عشر: المراجع

أولاً: الإطار المفاهيمى لإدارة المخاطر المالية:

يقصد بالمخاطر المالية {هندي، ٢٠٠٣} التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة، أي التذبذب في العائد المتبقي للملاك. وتعتبر قدرة البنك على تحديد وإدارة المخاطر التي يواجها أمراً هاماً في تعزيز إستقراره، ووفقاً للجنة بازل إرتكز الإهتمام بالمخاطر في البنوك على {مخاطر السوق والائتمان} فقط حتى عام ٢٠٠١، وتتمثل أهم أبعاد إدارة المخاطر المالية التى تتناولها الدراسة في كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وكفاءة استخدام الأموال.

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة(نبيل، ٢٠٠٥). ويرى (cole,2000) أن المخاطرة الائتمانية بالنسبة للبنوك تمثل مبالغ القروض التي لا يتم الوفاء بها من قبل المقترضين، وتشمل كل من مدفوعات الفوائد والمبالغ المطلوب استردادها من أصل الدين، كما تشمل قروض المستهلكين، والعمليات المتعلقة بالمبادلات وخطابات الضمان والاعتمادات.

وتتأثر سياسات الإقراض بصفة عامة، بكل من البيئة العامة على مستوى الاقتصاد الكلية، والتى تشمل (المناخ التشريعي، المناخ السياسي والاقتصادي، السياسات النقدية والائتمانية التي تضعها السلطات المختصة، الطلب على الائتمان المصرفي) والبيئة الداخلية على المستوى الجزئي للوحدة الاقتصادية والتى تشمل (حجم وهيكل رأس المال، درجة المخاطر والربحية للأنواع المختلفة من القروض، سلوك وحجم وهيكل الودائع، كفاءة

العاملين، الموقع الجغرافي للبنك وفروعه، حجم البنك، المركز التنافسي للبنك، العمر المصرفي للبنك) (التهامى، ١٩٩٤).

وتتمثل أنواع المخاطر الائتمانية وفقاً لمصادرها إلى (الزبيدى، ٢٠٠٢):

١- مخاطر العميل: والتى تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.

٢- مخاطر القطاع المصرفي الذى ينتمى إليه العميل: حيث ترتبط تلك المخاطر بطبيعة النشاط الذى يعمل فيه العميل.

٣- مخاطر مرتبطة بالبنوك: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقيه منح الائتمان.

ثانياً: الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة كل من {Chien & Meng, 2013}الوقوف على أثر رأس مال البنوك على كل من الربحية والمخاطر بالتطبيق على البنوك الأسيوية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ضعيف بين رأس المال المخاطر والربحية وذلك على مستوى البنوك الاستثمارية. وهناك علاقة ارتباط عكسية بين رأس المال المخاطر والربحية وذلك على مستوى البنوك التجارية. وبالنسبة للبنوك في البلدان منخفضة الدخل هناك تأثير طردى لرأس المال المخاطر على الربحية. وهناك تأثير عكسي لرأس المال المخاطر على الربحية وذلك بكل من البلدان متوسطة ومرتفعة الدخل.

أما دراسة كل من {Bauer & Riser, 2004} فقد استهدفت الوقوف على دور الإستراتيجية المثلى في مجال إدارة المخاطر البنكية، وتوصلت

الدراسة إلى أهمية استخدام إستراتيجيات التحوط كأداة فعالة في تخفيض المخاطر الكلية للبنك. وهناك علاقة طردية بين استخدام إستراتيجيات التحوط وتعظيم قيمة البنك. وتعمل إستراتيجيات التحوط على تعديل التوزيعات الاحتمالية للأصول البنكية في المستقبل.

أما دراسة (مكاوى، ١٩٩٨) فقد حاولت التعرف على الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك التجارية المصرية والمشتركة، وقياس درجة تأثير كل نوع من أنواع المخاطر على التقلبات في صافي أرباح البنوك، وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر سعر الفائدة أهم نوع من أنواع المخاطر وتأتى مخاطر رأس المال في المرتبة الثانية ومخاطر السيولة في المرتبة الثالثة. كما جاءت مخاطر الائتمان في المرتبة الرابعة.

واستهدفت دراسة كل من (Thomas & Szakal,2002) الوقوف على أثر التوجه نحو استخدام تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تحسين أداء البنوك وتأثيرها على قيمة البنك في ظل كل من الأحوال العادية والسيئة وذلك باستخدام أدوات إدارة المخاطر {تخفيض المخاطر، إستراتيجية البنك في درجة قبول أو رفض مخاطر المحفظة}، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إتباع أساليب إدارة المخاطر الائتمانية وبين ربحية وقيمة البنك.

أما دراسة (SAS, 2004) فقد توصلت إلى إن تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان يساهم بدرجة عالية في تحقيق أهداف خطة الأعمال، وزيادة الأداء للمؤسسات المالية. ويتحقق التسعير المناسب للخدمات من خلال تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان. وإن تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان يساعد على تحديد القيمة المثلى لمتطلبات رأس المال الاقتصادي

وتخفيضه بنسبة لا تقل عن ١٠%. ويعمل تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على تخفيض خسائر الأعمال بنسبة ١٤%. كما يساهم تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في تحسين اختيار المستفيد وذلك بالاعتماد على التقييم السليم للمخاطر المحتملة للعملية الائتمانية. وتتمثل أهم العناصر التي تساهم في تطوير أنظمة إدارة مخاطر الائتمان في (تطبيق معايير بازل II والتركيز على التنويع في المحفظة الائتمانية، استخدام منهجيات قياس ومتابعة ورقابة سليمة للمخاطر الائتمانية، كفاية المخصصات وكفاءة إدارتها والتقييم السليم للمركز المالي للمستفيد، الاعتماد على معلومات ائتمانية جيدة)، وتتمثل أهم الاستثمارات الواجب توظيف الأموال بها من قبل البنوك لتطوير أنظمة إدارة مخاطر الائتمان في (توظيف الأموال في عمليات تحسين أدوات تحليل مخاطر الائتمان، تحسين البنية التنظيمية ونظم المعلومات للمؤسسة لإعداد التقارير الإدارية والمالية ذات الجدارة عن مخاطر الائتمان، التعليم والتدريب المستمر لتطوير القدرات والمهارات البشرية في المؤسسات المالية).

في حين استهدفت دراسة {Altman, 2002}الوقوف على أهمية كل من إدارة المخاطر الائتمانية والتركيز المتزايد على التقنيات الملائمة في إدارة المخاطر الائتمانية، وتوصلت الدراسة إلى إن التطورات السريعة عملت على إيجاد تقنيات جديدة أكثر تطوراً تعمل على تخفيض قيمة المخاطر الائتمانية من ضمنها المشتقات الائتمانية كأداة من أدوات التحوط والحماية ونقل المخاطر المتعلقة بالتعثر والتدهور الائتماني. وهناك نمو كبير في سوق المشتقات الائتمانية من قبل البنوك التي تعمل على التحوط من مخاطر

التعثر الائتماني وتكمن أهمية المشتقات المالية أن بائعيها يزودون بالتأمين ضد أي حدث، و أيضا ضد تذبذبات انخفاض أسعار الأصول.

أما دراسة {Lev Ratnovski, 2013} فقد استهدفت الوقوف على أثر كل من السيولة والشفافية كمحددات هامة في إدارة المخاطر المصرفية، وأكدت الدراسة أن الاحتفاظ بالسيولة يعمل على تعزيز الوصول إلى التمويل الخارجي للبنك وأن الاحتفاظ بسيولة مناسبة أمراً هام في إدارة مخاطر السيولة لدى البنك. وذلك لتغطية عمليات السحب الصغيرة. وهناك بعض البنوك تركز على متطلبات السيولة لتحسين الشفافية المصرفية والحصول على إعادة التمويل في السوق، ويتمثل نموذج مخاطر السيولة في تكلفة الوكالة وتكاليف إعادة التمويل والتي تتمثل في المسحوبات الضرورية لإعادة التمويل وأدوات إدارة المخاطر تتمثل في الشفافية وإدارة مخاطر السيولة.

في حين توصلت دراسة كل من (Roberts & Elizabeth, 2006) إلى ضرورة تضمين السياسة الائتمانية للبنك العديد من الأمور من بينها (الأسواق المستهدفة، وخليط المحفظة الائتمانية، و السقوف الائتمانية، وصلاحيات الموافقة الائتمانية). وينبغي على القائمين على إدارة البنك الاهتمام بتحديد المخاطر الائتمانية الموجودة في كل منتجاته، والعمل على تخفيضها، والرقابة عليها. ويتوجب توافر أنظمة متطورة بالبنك تعمل على إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة وفاعلية والتأكد من تطابقها مع السياسات والإجراءات. وضرورة تطبيق أنظمة التصنيفات الداخلية لمخاطر الائتمان، والوقوف على مدى كفاية احتياطيات خسائر القروض وإجراءات المراقبة وبناء إستراتيجية في قبول أو رفض المخاطر وتخصيص رأس المال

المناسب. كما تم التأكيد على ضرورة امتلاك البنوك لأنظمة معلومات وتقنيات تحليلية تمكنها من تحديد وقياس المخاطر الائتمانية اللازمة لأنشطتها داخل وخارج الميزانية. ويتوجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للظروف الخارجية المحيطة بها وتأثيرها على محافظ الائتمان من خلال عمل السيناريوهات التحليلية.

أما دراسة (المولا، ٢٠٠٢) فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة بين مخاطر الائتمان وكلاً من حجم البنك ومعدل كفاءة رأس المال ومستوى الأرباح وذلك بناء على نتائج التحليل الإحصائي الذي أوضح عدم وجود علاقة معنوية بين مخاطر الائتمان وكلاً من حجم البنك وعدم كفاية رأس المال. وهناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ونسبة نمو الودائع.

أما دراسة كل من (Lin & Yue, 2010) فقد توصلت إلى أن مخاطر الائتمان تمثل المتغير الجوهرى المؤثر على صافى الدخل والقيمة السوقية للبنك، نظراً لتأثير وتداخل هذا النوع من المخاطر على جميع الأنشطة والعمليات المصرفية بالبنك. في حين توصلت دراسة كل من (Leaven & Ross, 2009) إلى أن مخاطر الائتمان تنشأ نتيجة أنواع مختلفة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك لعملائه، فقد تشتمل على بنود داخل الميزانية العمومية للبنك مثل القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة والحسابات المدينة، وقد تشمل على حسابات خارج الميزانية العمومية مثل: خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

في حين توصلت دراسة (كنعان، ٢٠٠٢) إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بين كل من نسبة السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكية. ووجود

علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائد على حقوق الملكية. أما دراسة {الرشدان، ٢٠٠٢} فقد توصلت إلى عدم وجود تأثير للسيولة على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن.

أما دراسة (wanger,2007) فقد توصلت إلى أن زيادة سيولة أصول البنك تؤدى إلى درجة عالية من عدم استقرار البنك، فاحتفاظ البنوك بالأصول السائلة يؤدى إلى تخفيض حجم المخاطر وسداد الالتزامات، إلا أن ذلك يسبب الأضرار لعنصر العوائد المتوقعة، وعدم تحوط إدارة البنك لمواجهة الأزمات غير المتوقعة.

وأوضحت دراسة كل من (Gatev & Phiip, 2009) إن سداد مستحقات أصحاب الودائع فى مواعيدها يؤدى إلى تخفيض مخاطر سيولة البنك فى أوقات تزايد مخاطر الائتمان، لأن فى تلك الأوقات تهتم إدارة البنك برسم سياسات مصرفية تحوطية مقدماً ضد عدم سداد التزامات عملاء البنك.

أما دراسة كل من (Acharya & Janju, 2009) فقد ركزت على أهمية بناء إستراتيجية مصرفية لإدارة الأصول السائلة فى البنك، تساعده فى إعداد إطار لسياسات استثمارية لأموال البنك تتلاءم مع طبيعة الحالة الاقتصادية، فعندما يتوقع حدوث أزمة مالية يقوم البنك بشراء أصول استثمارية من البنوك الأخرى، على أن يتم بيعها بأسعار مرتفعة عند حدوث الأزمة.

في حين توصلت دراسة كل من (Berger & Christa, 2010) إن الاحتفاظ بمستويات ملائمة من السيولة تمثل أهم التحديات التى تواجه

إدارات البنوك عند إعداد الخطط ورسم السياسات المصرفية. وتزداد مخاطر السيولة عندما لا يمتلك البنك الأصول السائلة الملائمة لمواجهة التزاماته العادية والمفاجئة. و أهمية إدارة أصول واستثمارات البنك بما يساعد على توفير السيولة المخططة لمواجهة الالتزامات ولتحقيق الاستقرار فى السوق. وأهمية توافر إدارة حديثة للسيولة تعمل على الاستفادة من فرص تحقيق الأرباح غير المتوقعة، وفى نفس الوقت تسعى إلى تدنيه المخاطر المحيطة بالبنك، والمشاركة فى تعظيم القيمة.

أما دراسة (الأعرف، ٢٠٠٥) فقد أوصت بضرورة قيام البنوك باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتطوير أدوات قياس ومتابعة لمخاطر السيولة والاستمرار بالالتزام بمتطلبات الإفصاح بشكل دورى، ودعوة الهيئات الرقابية إلى تطوير أعمالها بما يضمن مواكبة آخر التطورات في سوق المصارف العالمية.

في حين استهدفت دراسة { لاشين، ١٩٩٧} وضع إطار علمى لصياغة الإستراتيجيات المناسبة لإدارة مخاطر سعر الفائدة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين التغير في سعر الفائدة وفجوة الأموال الحساسة في الواقع العملي، ووجود ارتباط طردي ذو درجة معنوية بين سعر الفائدة الاسمي على الجنيه المصري من ناحية وبين كلاً من معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وسعر الفائدة الاسمي على الدولار، ووجود علاقة طردية بين الأسعار الفورية والأسعار الآجلة بما يعني إمكانية تقديم مشتقات سعر الفائدة على الجنيه المصري.

واستهدفت دراسة {Donald and et.al,2002} الوقوف على العلاقة بين عوائد أسهم البنوك التجارية والتغيرات في أسعار الفائدة، وتوصلت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الأموال المملوكة ومخاطر سعر الفائدة، وهناك علاقة عكسية بين الاعتماد على الدخل الناتج عن الأنشطة غير المصرفية ومخاطر سعر الفائدة، وهناك علاقة عكسية بين الاعتماد على القروض ومخاطر سعر الفائدة، وهناك علاقة عكسية بين الاعتماد على الودائع تحت الطلب كمصدر للتمويل ومخاطر سعر الفائدة، وهناك علاقة سلبية جوهرية بين عوائد أسهم البنوك التجارية والتغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة وذلك خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٦ التي كانت فيها أسعار الفائدة غير مستقرة نسبياً، ولا توجد علاقة بين مخاطر أسعار الفائدة للبنوك وحجم البنك.

في حين استهدفت دراسة {Bin and et.al, 2003} الوقوف على أثر التقلبات المتعلقة بسعر الصرف وسعر الفائدة على عوائد شهادات الإيداع الأمريكية، مع الوقوف على درجة خطورة التعرض لمخاطر سعر الصرف وسعر الفائدة عبر الزمن، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين عوائد محفظة شهادات الإيداع الأمريكية وبين التقلبات المتعلقة بسعر الصرف وسعر الفائدة وللتحركات في سوق الأسهم الأجنبية. وإن عوائد شهادات الإيداع الأمريكية حساسة للتقلبات في سوق النقد وذلك يختلف في أوروبا وأستراليا بالمقارنة مع أسيا وأمريكا اللاتينية.

واستهدفت دراسة {Hooy and et.al, 2004} اختبار حساسية العائد الإضافي لأسهم البنوك التجارية بماليزيا لتقلبات سعر الفائدة وسعر الصرف كأحد متغيرات المخاطر المالية التي تواجه البنوك وذلك قبل وأثناء وبعد

الأزمة المالية، وتوصلت الدراسة إلى إن العوائد الإضافية لأسهم البنوك التجارية الماليزية ليست ذات حساسية لعوامل المخاطر المالية، وذلك قبل الأزمة نظراً للسياسات المستقرة لأسعار الفائدة والصرف من قبل البنك المركزي. في حين تبين أثناء الأزمة المالية أن مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف لهما تأثير ثابت على تقلبات أسهم البنوك. وتبين بعد الأزمة المالية زيادة المخاطر المالية للبنوك ككل حيث أصبحت جميع البنوك معرضة لمخاطر سعر الفائدة. وإن درجة تعرض البنوك الماليزية للمخاطر المالية انخفضت بعد تطبيق سياسة ضبط وتوجيه رأس المال.

من خلال استعراض أهم نتائج الدراسات السابقة يمكن الخروج بما يلي:

١. توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج قيمة تتعلق بالمتغيرات المختلفة التي تشملها إدارة المخاطر المالية وأبعادها، ودراسة العلاقة بينها وبين العديد من المتغيرات، وتأثير هذه العلاقة على أداء وقيمة البنوك التجارية، ومع ذلك فإن هناك بعض الملاحظات:

١/١ لم تتناول غالبية الدراسات السابقة أثر إدارة المخاطر المالية ككل على وجود أداء البنوك التجارية بصورة متكاملة، بل اقتصرت على بحث العلاقة بين بُعد من أبعاد إدارة المخاطر المالية مع أحد أداء أو ربحية البنوك، أو تأثير كل منهما على حدة على أداء البنوك.

٢/١ لم تتفق معظم الدراسات والتي تناولت إدارة المخاطر المالية على أبعاد محددة بل اختلفت تلك الأبعاد من دراسة لأخري.

٣/١ ركزت بعض الدراسات السابقة على إدارة مخاطر الائتمان أو إدارة مخاطر السيولة كأحد أبعاد إدارة المخاطر المالية للمنظمة وأهملت البعض الآخر.

٢. وعلى ذلك فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في الآتي:

١/٢ يقوم هذا البحث على دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر المالية بأبعادها الثلاثة إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، كفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية.

٢/٢ يتم تطبيق هذه الدراسة على البنوك التجارية في مصر وفقاً لأحجامها الثلاثة البنوك التجارية ذات الحجم الكبير، البنوك التجارية ذات الحجم المتوسط، البنوك التجارية ذات الحجم الصغير.

٣. اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في أساليب قياس إدارة المخاطر المالية وأداء البنوك، والتى تتمثل فيما يلي:

- متغيرات إدارة مخاطر الائتمان:
- متغيرات إدارة مخاطر السيولة:
- متغيرات كفاءة استخدام الأموال.

ثالثاً: مشكلة البحث:

سعياً لتحديد مشكلة الدراسة فقد قام الباحث بإجراء دراسة استكشافية أمكن الخروج منها ببعض الظواهر ويمكن بيانها على النحو التالي:

١- معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية محل الدراسة[١]:

يوضح الشكل التالي معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٤/١/١ وحتى ٢٠١٢/١٢/٣١.

[1] معدل العائد على الأصول = صافى الربح بعد الضرائب / متوسط إجمالى الأصول

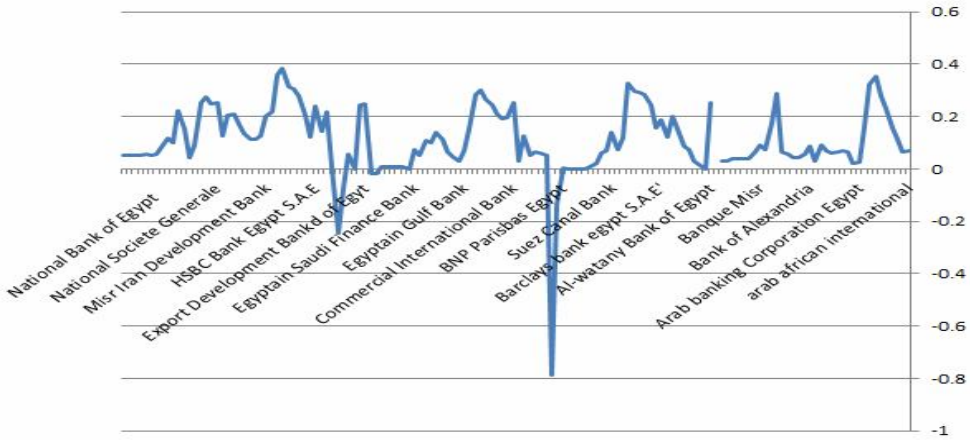

شكل رقم (١)

معدل العائد على الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة

المصدر: نتائج تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية محل الدراسة

يتضح مما سبق أن هناك تذبذب مستمر في معدل العائد على حقوق الملكية حيث تتذبذب نسبته من بنك إلى أخر وكذلك في البنك الواحد من سنة لأخرى، ويتضح أيضاً من الجدول السابق أن هناك العديد من البنوك في بعض السنوات تقع أسفل المتوسط الكلي للبنوك التجارية عبر فترة الدراسة الاستطلاعية مما يدل على أن تلك النسب تتذبذب باستمرار الأمر الذي يؤكد عدم استقرار النتائج المالية للبنوك التجارية محل الدراسة. ويرى الباحث أن انخفاض وتذبذب متوسط العائد على الأصول بالبنوك محل الدراسة قد يرجع إلى ارتفاع مخاطر الائتمان بتلك البنوك في ظل ارتفاع الديون المتعثرة داخل القطاع البنك، الأمر الذي نتج عنه انخفاض معدل العائد على الأصول لتلك البنوك وبالتالي عدم استقرار في النتائج بالبنوك التجارية محل الدراسة مما يضعُها أمام مخاطر قد تؤدي إلى دخولها في مشاكل مالية يترتب عليها أثار سلبية على مستوى البنك.

٢- معدل قدرة البنك على مواجهة المسحوبات [١]:

يوضح الشكل التالي معدل قدرة البنك على مواجهة المسحوبات بالبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٤/١/١ وحتى ٢٠١٢/١٢/٣١.

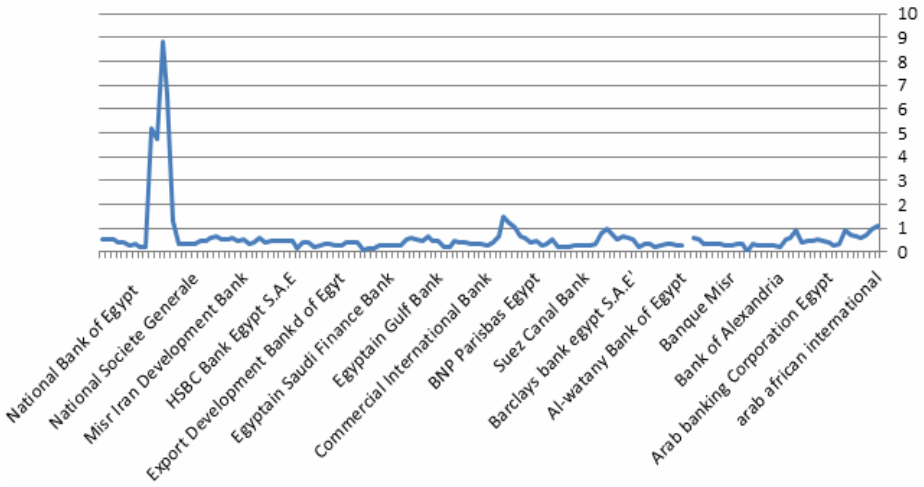

شكل رقم (٢)

معدل قدرة البنك على مواجهة المسحوبات بالبنوك التجارية محل الدراسة

المصدر: نتائج تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية محل الدراسة

يتضح مما سبق أن هناك تذبذب وعدم استقرار في معدل قدرة البنك على مواجهة المسحوبات بالبنوك التجارية حيث يتذبذب المعدل من بنك إلى أخر وكذلك يتذبذب معدل قدرة البنك على مواجهة المسحوبات في العديد من البنوك نفسها من سنة لأخرى، مما يدل على أن ذلك المعدل غير مستقر.

---

[1] قدرة البنك على مواجهة المسحوبات = النقدية / الودائع تحت الطلب

ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى توسع البنوك التجارية في منح الائتمان دون دراسة في ظل انخفاض جودتها مما نتج عنه انخفاض القدرة على مواجهة المسحوبات بالعديد من البنوك مع ارتفاع نسبة الخصوم السائلة الناتجة عن ارتفاع الالتزامات والمسحوبات من قبل العملاء ويؤثر كل ما سبق على عدم قدرة العديد من البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها أو إلى الاتجاه إلى الاقتراض مما يؤثر على مركزها المالي.

٣- مخاطر معدل الفائدة [١]:

يوضح الشكل التالي مخاطر معدل الفائدة للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٤/١/١ وحتى ٢٠١٢/١٢/٣١.

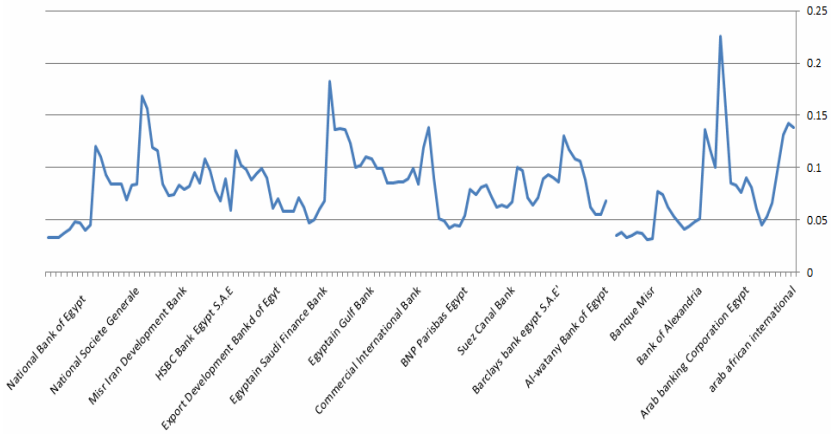

شكل رقم (٣)

معدل الفائدة بالبنوك التجارية محل الدراسة

المصدر: نتائج تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية محل الدراسة

(1)

[1] مؤشر حساسية الأصول = الأصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة لسعر الفائدة

يتضح مما سبق أن هناك تذبذب وعدم استقرار في مؤشر حساسية الأصول من عام لآخر حيث تتذبذب نسبتها من بنك إلى أخر وكذلك يتذبذب مؤشر حساسية الأصول في البنك الواحد من سنة لأخرى، مما يدل على أن تلك المعدلات غير مستقرة بل يأخذ المنحنى بالارتفاع في العديد من السنوات الأمر الذي يؤكد ارتفاع حجم مخاطر حساسية الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة.

ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى التحركات المعاكسة في أسعار الفوائد في السوق والتي قد تؤدي إلى تعرض البنوك التجارية محل الدراسة للخسائر، والتي قد يكون لها آثار سلبية على أداء البنوك مما قد يؤدي إلى دخول البنك في مشاكل مالية.

مما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل "ما أثر إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية ".

رابعاً: فروض البحث:

انطلاقا من مشكلة الدراسة، يسعى الباحث للتحقق من مدى صحة مجموعة من الفروض أمكن صياغتها على النحو التالي:

١- لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية محل الدراسة.

٢- لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر السيولة على أداء البنوك محل الدراسة.

٣- لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك محل الدراسة.

خامساً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة الوقوف على تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية. ولتحقيق الهدف الرئيسي تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- الوقوف على أثر إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية.

٢- الوقوف أثر إدارة مخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية.

٣- الوقوف على أثر كفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك التجارية.

٤- تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة تفيد متخذى القرار في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية المصرية.

سادساً: أهمية البحث:

١- الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية مما يلي:

أ- تركيزها على تحديد وتفسير متغيرات إدارة المخاطر المالية وهي بذلك تساهم في سد الفجوة البحثية في هذا المجال، حيث تم تناول هذا الموضوع بشكل جزئي في العديد من الدراسات.

ب- إلقاء المزيد من الضوء على أساليب إدارة المخاطر المالية وأدوات قياسها.

٢- الأهمية العملية:

تبرز أهمية هذه الدراسة العملية من كونها دراسة تطبيقية متخصصة تلمس موضوع إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية حيث يمكن الاستفادة من نتائجها في:

- تفعيل ورفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك التجارية محل الدراسة.
- المساعدة في تحديد أهم المعوقات التي تؤثر على أداء البنوك وما ينتج عنها من تأثير على قدرة البنوك على البقاء والنمو والاستمرار وما يتركه كل ذلك من أثار عليها و على الاقتصاد القومي.
- وجود إطار علمى قادر على توظيف المعلومات المطلوبة بالدقة والسرعة مما يُمكَن من اتخاذ القرارات المالية الفعالة، و بالتالي المساهمة في خلق أسلوب علمي لإدارة المخاطر المالية.

سابعاً: حدود البحث:

- تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من ٢٠٠٤/١/١ وحتى ٢٠١٢/١٢/٣١ حيث تم تقسيم البنوك إلى ثلاثة قطاعات من حيث حجم الأصول يتمثل القطاع الأول في البنوك كبيرة الحجم والتي يزيد حجم الأصول بها عن ٥٠٠٠٠ مليون جنيه، بينما يتمثل القطاع الثاني في البنوك التجارية متوسطة الحجم والتي يزيد حجم الأصول بها عن ١٥٠٠٠ مليون جنيه، وأخيراً يتمثل القطاع الثالث في البنوك التجارية الصغيرة والتي يقل حجم الأصول بها عن ١٥٠٠٠ مليون جنيه.
- كما تقوم الدراسة على دراسة أبعاد إدارة المخاطر المالية التالية {إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، كفاءة استخدام الأموال}.

ثامناً: منهج البحث:

أ- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠٠٤/١/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ وهي الفترة المتوافر عنها بيانات بشكل متكامل للبنوك التجارية محل الدراسة، وقد تم اختيار

البنوك التجارية في ضوء بعض المحددات التي تم وضعها من قبل الباحث وهي أن:

- أن يكون عمر البنك أكثر من ١٠سنوات.
- توافر البيانات خلال فترة الدراسة.

وبناء عليه بلغ مجتمع البحث في ضوء هذه المحددات ٣٢ بنك تجاري، وتتكون العينة من ١٦ بنكاً (حيث أمكن توفير البيانات المطلوبة) وبذلك يمثل عدد مفردات العينة ٥٠% من عدد مفردات مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول التالي عينة الدراسة.

جدول رقم (١)

البنوك التجارية محل الدراسة

م	حجم البنوك	اسم البنك
١	بنوك كبيرة الحجم	بنك مصر
٢		البنك الوطني المصري
٣		البنك التجاري الدولي
٤		الأهلي سوسيتيه جنرال
٥		البنك الأهلي المصري
٦	بنوك متوسطة الحجم	بنك الإسكندرية
٧		بنك باركليز مصر
٨		بنك قناة السويس
٩		بنك BNP مصر
١٠		بنك البركة
١١		بنك تنمية الصادرات في مصر
١٢		بنك HSBC مصر
١٣	بنوك صغيرة الحجم	البنك المصري الخليجي
١٤		المؤسسة العربية المصرفية
١٥		بنك الخليج المصري
١٦		بنك مصر إيران للتنمية

المصدر: بيانات دليل كومباس مصر ٢٠١٣

ب- بيانات البحث:

وتتمثل في الآتي:

- القوائم المالية المنشورة عن البنوك التجارية محل الدراسة.
- النشرات المالية المتخصصة مثل نشرات البنوك وتقارير البنك المركزي ونشرات بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال فترة الدراسة.
- الكتابات عن البنوك التجارية في المراجع، والدوريات العربية والأجنبية.

وقد تم الحصول على هذه البيانات من المصادر التالية:

- الهيئة العامة لسوق المال، قطاع المعلومات والخبرة الحسابية.
- دليل كومباس مصر.
- البنك المركزي المصري.
- المكتبات المتخصصة.

جـ - متغيرات البحث:

١- المتغير التابع (Y):

يتمثل المتغير التابع للدراسة في أداء البنك وقد تم قياس هذا المتغير كما يلي:

$$\text{معد العائد على الأصول} = \frac{\text{صافى الربح السنوى}}{\text{إجمالى الأصول في نهاية السنة}}$$

٢- المتغيرات المستقلة:

وتتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في أساليب إدارة المخاطر المالية وتشمل ما يلي:

١/٢: متغيرات إدارة مخاطر الائتمان:

- **نسبة الديون المشكوك في تحصيلها:**

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

إجمالي القروض

- **كفاية رأس المال:**

رأس المال الممتلك

مجموع الأصول ذات المخاطر

- **مخاطر معدل الفائدة:**

الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة

الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة

الأصول الحساسة =

إجمالي الأصول

الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة

الخصوم الحساسة =

إجمالي الأصول

٢/٢: متغيرات إدارة مخاطر السيولة:

- **قدرة البنك على مواجهة المسحوبات:**

النقدية

الودائع تحت الطلب

- **قدرة البنك على مواجهة السحب من الودائع:**

الموجودات السائلة

مجموع الودائع

- **الأصول السائلة:**

الأصول السائلة

إجمالي المطلوبات

٣/٢: متغيرات كفاءة استخدام الأموال:

- **معدل القروض للودائع:**

القروض

الودائع

- **معدل الاستثمارات للودائع:**

الاستثمارات

الودائع

- **معدل التوظيف للودائع:**

القروض + الأوراق المالية

الودائع

- **معدل الاستثمارات الحكومية للودائع:**

الاستثمارات الحكومية

الودائع

ويعرض الجدول التالي (٢) متغيرات الدراسة حسب ترتيب دخولها في برنامج الحاسب الآلي

جدول رقم (٢)

المتغيرات المستخدمة في البحث ورمزها المستخدم

م	مجموعات المتغيرات	نوع المتغير	متغيرات البحث	الترميز
١-	**إدارة مخاطر الائتمان**	**متغير مستقل**	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها	**X1**
			كفاية رأس المال	**X2**
			مخاطر معدل الفائدة	**X3**
٢-	**إدارة مخاطر السيولة**	**متغير مستقل**	قدرة البنك على مواجهة المسحوبات	**X4**
			قدرة البنك على مواجهة السحب من الودائع	**X5**
			الأصول السائلة	**X6**
٣-	**كفاءة استخدام الأموال**	**متغير مستقل**	معدل القروض للودائع	**X7**
			معدل الاستثمارات للودائع	**X8**
			معدل التوظيف للودائع	**X9**
			معدل الاستثمارات الحكومية للودائع	**X10**
٣-	**أداء البنك**	**متغير تابع**	معدل العائد على الأصول	**Y**

المصدر: من إعداد الباحث

د- أسلوب التحليل المستخدم:

قام الباحث باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية وذلك لاختبار فروض الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS (13.0،

والبرنامج الإحصائي E-VIEWS (4.0) ويمكن إيضاح الأساليب التي تناولها الباحث من خلال بعض الأساليب المعلمية التالية:

- مصفوفة معاملات الارتباط.
- أسلوب تحليل الانحدار التدريجي.

تاسعاً: الدراسة التطبيقية:

أ- مدخل للتحقق من صحة الفروض:

للتعرف على مدي وجود علاقات ارتباطيه وتبادلية بين المتغيرات المفسرة مع بعضها البعض قام الباحث بدراسة علاقات الارتباط الخطي البسيط بين تلك المتغيرات وذلك على مستوي كل من:

نتائج البنوك الكبيرة: والتي تتألف من ٥ بنوك.

نتائج البنوك المتوسطة: والتي تتألف من ٧ بنوك.

نتائج البنوك الصغيرة: والتي تتألف من ٤ بنوك.

وفيما يلي يتم عرض العلاقات الارتباطية بين المتغيرات وبعضها البعض وذلك كما يلي:

ويعرض الجدول التالي المصفوفة الارتباطية بين كل من متغيرات إدارة مخاطر الائتمان وبعضها البعض ومتغيرات إدارة مخاطر السيولة وبعضها البعض بهدف الوقوف على أبعاد العلاقات التبادلية فيما بينها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣)

نتائج العلاقات التبادلية بين متغيرات إدارة مخاطر الائتمان مع بعضها البعض ومتغيرات إدارة مخاطر السيولة مع بعضها البعض على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
البنوك الكبيرة	X1		0.45**	0.34**							
	X2			0.43**							
	X3										
	X4					0.95**	0.94**				
	X5						0.96**				
	X6										
	X7										
	X8								0.89**	0.91**	0.92**
	X9									0.91**	0.90**
	X10										0.94**
البنوك المتوسطة	X1		0.16**	0.4**							
	X2			0.48**							
	X3										
	X4					0.90**	0.39**				
	X5						0.44**				

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
	X6										
	X7										
	X8								0.78**	0.77**	0.18
	X9									0.91**	0.21
	X10										0.23
البنوك الصغيرة	X1		0.4**	0.48**							
	X2			0.27**							
	X3										
	X4					0.83**	0.44**				
	X5						0.45**				
	X6										
	X7										
	X8								0.72**	0.73**	0.09
	X9									0.91**	0.13
	X10										0.17

** ***تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوي ٠,٠١***

* ***تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوي ٠,٠٥***

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

أسفرت نتائج الجدول السابق عن وجود علاقات تبادلية بين متغيرات إدارة مخاطر الائتمان مع بعضها البعض و متغيرات إدارة

المخاطر المالية مع بعضها البعض الأمر الذي قد يعرضنا لمشكلة الازدواج الخطي Multi-colinearity عند دراسة تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية وذلك على اعتبار أن متغيرات إدارة المخاطر المالية تعتبر بمثابة المتغيرات المستقلة في العلاقة.

ب- التحقق من صحة فروض الدراسة

اختبار صحة الفرض الأول:

لاختبار مدي صحة أو خطأ الفرض الأول القائل "**لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية محل الدراسة**" قام الباحث باستخدام كل من:

١. مصفوفة معامل الارتباط الخطي البسيط:

حيث يتم دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات إدارة مخاطر الائتمان والمتمثلة في كل من:

- نسبة الديون المشكوك في تحصيلها
- كفاية رأس المال
- مخاطر معدل الفائدة

وذلك باعتبار أنها تمثل المتغيرات المستقلة وهي بذلك تمثل البعد الأساسي في العلاقة مع أداء البنوك.

٢. دراسة تحليل الانحدار التدريجي:

استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار التدريجي Stepwise Regression بهدف التعرف على أهم متغيرات إدارة مخاطر الائتمان ذات الأثر على أداء البنوك.

وفيما يلي نتائج اختبار صحة الفرض الأول للدراسة:

١/٢: نتائج مصفوفة معامل الارتباط الخطي البسيط:

الجدول التالي يعرض نتائج العلاقات الارتباطية بين متغيرات إدارة مخاطر الائتمان مع أداء البنوك.

جدول رقم (٤)

نتائج العلاقات الارتباطية بين متغيرات إدارة مخاطر الائتمان{متغيرات مستقلة} مع أداء البنوك {متغير تابع}على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة.

	X1	X2	X3
البنوك الكبيرة	0.45**	0.95**	0.36*
البنوك المتوسطة	0.06	0.64**	0.08
البنوك الصغيرة	0.07	0.75**	0.16

** ***تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠١***

* ***تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠٥***

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

أكدت نتائج الجدول السابق على وجود علاقات ارتباطيه بين المتغيرات والأبعاد الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان مع أداء البنوك وذلك على مستوي كافة أحجام البنوك التجارية، الأمر الذي يضمن بذلك وجود تأثير لأبعاد إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك وذلك على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة.

٢/٢: عرض النماذج المقدرة لتأثير متغيرات إدارة مخاطر الائتمان علـــى أداء البنوك:

فيما يلي عرض النماذج المقدرة لتأثير متغيرات إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك وذلك للأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (٥)

نتائج النماذج المقدرة لتأثير متغيرات إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك على مستوى الأحجام المختلفة للبنوك التجارية

نوع البنوك	معاملات النماذج واختباراتها	الجزء الثابت	النماذج المقدرة			اختبارات النماذج		
			X1	X2	X3	ف د. ح	معامل التحديد % R^2	الخطأ المعياري
البنوك الكبيرة	المعاملات	٠,٠٠٣	٠,٠٦١	٠,٥٧٦	٠,٣٤٢	١٢٦,٢٨		
	قيم اختبار "ت"	٠,٦٢٩	٠,٤٢٥	١٦,٥١٥**	٨,٣٦٢**	(٢، ٤٢)	٨٩,٥	٠,٨٩٧
البنوك المتوسطة	المعاملات	٠,٠٠٢	٠,٠٥٨	٠,٢٣١	٠,٠٥٠	٢١,٨٢٨		
	قيم اختبار "ت"	١,٥٠٤	٠,٧١٥	٨,٠٦٨**	٣,٨٥٢**	(٢، ٥٩)	٥٢,٢	٠,٥٠٢
البنوك الصغيرة	المعاملات	٠,٠٦٦	٠,٢٩٧	٠,٣٣١	٠,١٣٢	٢٩,٣٩٧		
	قيم اختبار "ت"	٢,٤٥٧	١,٥٤٢	٩,٢١٧**	٤,٤٠٦**	(٢، ٣٣)	٧١,٤	٠,٧٠٩

** تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠١

* تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

أكدت نتائج الجدول السابق على ما يلي:

١. أن أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك التجارية تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة للبنوك الكبيرة: أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك هي (درجة كفاية رأس المال، مخاطر معدل الفائدة).
- بالنسبة للبنوك المتوسطة: أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك هي (درجة كفاية رأس المال، مخاطر معدل الفائدة).
- بالنسبة للبنوك الصغيرة: أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك هي (درجة كفاية رأس المال، مخاطر معدل الفائدة).

٢. وجود تأثير للأبعاد والمتغيرات الخاصة بنشاط البنوط التجارية على أدائها وذلك على مستوي أحجام البنوك التجارية حيث أكد على ذلك قيم اختبار "ف" (ف المحسوبة = ١٢٦,٢٨، ٢١,٨٢٨، ٢٩,٣٩٧) الأمر الذي يعكس دلالتهم الإحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١ وذلك عند درجات حرية (٤٢،٢)، (٢، ٥٩)، (٢، ٣٣)

اختبار صحة الفرض الثانى:

لاختبار مدي صحة أو خطأ الفرض الثانى القائل "**لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية محل الدراسة**" قام الباحث باستخدام كل من:

١- مصفوفة معامل الارتباط الخطي البسيط:

حيث يتم دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات إدارة مخاطر السيولة والمتمثلة في كل من:

- قدرة البنك على مواجهة المسحوبات
- قدرة البنك على مواجهة السحب من الودائع

– الأصول السائلة

وذلك باعتبار أنها تمثل المتغيرات المستقلة وهي بذلك تمثل البعد الأساسي في العلاقة مع أداء البنوك.

٢ – دراسة تحليل الانحدار التدريجي:

استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار التدريجي Stepwise Regression بهدف التعرف على أهم متغيرات إدارة مخاطر السيولة ذات الأثر على أداء البنوك.

وفيما يلي نتائج اختبار صحة الفرض الثانى للدراسة:

١/٢: نتائج مصفوفة معامل الارتباط الخطي البسيط:

الجدول التالي يعرض نتائج العلاقات الارتباطية بين متغيرات إدارة مخاطر السيولة مع أداء البنوك.

جدول رقم (٦)

نتائج العلاقات الارتباطية بين متغيرات إدارة مخاطر السيولة{متغيرات مستقلة} مع أداء البنوك {متغير تابع}على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة

	X4	X5	X6
البنوك الكبيرة	0.304**	0.313**	0.388**
البنوك المتوسطة	0.050	0.077	0.100
البنوك الصغيرة	0.141	0.200	0.043

** ***تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠١***

* ***تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠٥***

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

أكدت نتائج الجدول السابق على وجود علاقات ارتباطية بين المتغيرات والأبعاد الخاصة بإدارة مخاطر السيولة مع أداء البنوك وذلك على مستوي كافة أحجام البنوك التجارية، الأمر الذي يضمن بذلك وجود تأثير لأبعاد إدارة مخاطر السيولة على أداء البنوك وذلك على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة.

٢/٢: عرض النماذج المقدرة لتأثير متغيرات إدارة مخاطر السيولة علـــى أداء البنوك:

فيما يلي عرض النماذج المقدرة لتأثير متغيرات إدارة مخاطر السيولة على أداء البنوك وذلك للأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (٧)

نتائج النماذج المقدرة لتأثير متغيرات إدارة مخاطر السيولة على أداء البنوك على مستوى الأحجام المختلفة للبنوك التجارية

نوع البنوك	معاملات النماذج واختباراتها	الجزء الثابت	النماذج المقدرة			اختبارات النماذج		
			X4	X5	X6	ف د. ح	معامل التحديد % R^2	الخطأ المعياري
البنوك الكبيرة	المعاملات	٠,٠٠٢	٠,٠٥٥	٠,١٧٧	٠,٧٠٧	٦٢٩,١٨٠	%٩٣,٦	٠,٠٠٧٥
	قيم اختبار "ت"	٠,٦٧٠	١,٢٥٦	١,٦٠٨	٢٥,٠٨ **	(١، ٤٣)		
البنوك المتوسطة	المعاملات	٠,٠٢٠	٠,٥٥٣	٠,٠٦١	٠,٠٢٤	٢٣٥,٨٥٧	%٧٩,٥	٠,٠٠٩٧
	قيم اختبار "ت"	٥,٤٦٥	١٥,٣٦ **	٠,٧٦٨	٠,٢٧٢	(١، ٦١)		
البنوك الصغيرة	المعاملات	٠,٠٢٦	٠,٥٥١	٠,١٧١	٠,١٨٩	١٨٥,٦٩٢	%٨٤,٥	٠,٠١٥٥
	قيم اختبار "ت"	٣,٩٣٠	١٣,٦٣ **	١,٦١٤	١,٨٥٤	(١، ٣٤)		

** تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠١

* تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

أكدت نتائج الجدول السابق على ما يلي:

١. أن أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك التجارية تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة للبنوك الكبيرة: أهم المتغيرات التي تؤثر علـــى أداء البنـــوك هي (الأصول السائلة).
- بالنسبة للبنوك المتوسطة: أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك هي (قدرة البنك على مواجهة المسحوبات).

- بالنسبة للبنوك الصغيرة: أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك هي (قدرة البنك على مواجهة المسحوبات).

٣. وجود تأثير للأبعاد والمتغيرات الخاصة بنشاط البنوط التجارية على أدائها وذلك على مستوي أحجام البنوك التجارية حيث أكد على ذلك قيم اختبار "ف" (ف المحسوبة = ٦٢٩,١٨، ٢٣٥,٨٥٧، ١٨٥,٦٩٢) الأمر الذي يعكس دلالتهم الإحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١ وذلك عند درجات حرية (١، ٤٣)، (١، ٦١)، (١، ٣٤).

اختبار صحة الفرض الثالث:

لاختبار مدي صحة أو خطأ الفرض الثالث القائل "**لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك التجارية محل الدراسة**" قام الباحث باستخدام كل من:

١ – مصفوفة معامل الارتباط الخطي البسيط:

حيث يتم دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات كفاءة استخدام الأموال والمتمثلة في كل من:

- معدل القروض للودائع
- معدل الاستثمارات للودائع
- معدل التوظيف للودائع
- معدل الاستثمارات الحكومية للودائع

وذلك باعتبار أنها تمثل المتغيرات المستقلة وهي بذلك تمثل البعد الأساسي في العلاقة مع أداء البنوك.

٢ – دراسة تحليل الانحدار التدريجي:

استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار التدريجي Stepwise Regression بهدف التعرف على أهم متغيرات كفاءة استخدام الأموال ذات الأثر على أداء البنوك.

وفيما يلي نتائج اختبار صحة الفرض الثالث للدراسة:

١/٢: نتائج مصفوفة معامل الارتباط الخطي البسيط:

الجدول التالي يعرض نتائج العلاقات الارتباطية بين متغيرات كفاءة استخدام الأموال مع أداء البنوك.

جدول رقم (٨)

نتائج العلاقات الارتباطية بين متغيرات كفاءة استخدام الأموال{متغيرات مستقلة} مع أداء البنوك {متغير تابع}على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة

	X7	X8	X9	X10
البنوك الكبيرة	0.49^{**}	0.47^{**}	0.49^{**}	0.51^{**}
البنوك المتوسطة	0.21^{**}	0.22^{**}	0.24^{**}	0.14^{**}
البنوك الصغيرة	0.14	0.47^{**}	0.50^{**}	0.25^{**}

** تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠١

* تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

أكدت نتائج الجدول السابق على وجود علاقات ارتباطية بين المتغيرات والأبعاد الخاصة بكفاءة استخدام الأموال مع أداء البنوك وذلك على مستوي كافة أحجام البنوك التجارية، الأمر الذي يضمن بذلك وجود

تأثير لأبعاد كفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك وذلك على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة.

٢/٢: عرض النماذج المقدرة لتأثير متغيرات كفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك:

فيما يلي عرض النماذج المقدرة لتأثير متغيرات كفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك وذلك للأحجام المختلفة للبنوك التجارية محل الدراسة.

جدول رقم (٩)

نتائج النماذج المقدرة لتأثير متغيرات كفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك على مستوى الأحجام المختلفة للبنوك التجارية

نوع البنوك	معاملات النماذج واختباراتها	الجزء الثابت	النماذج المقدرة				اختبارات النماذج		
			X7	X8	X9	X10	ف د. ح	معامل التحديد R^2 %	الخطأ المعياري
البنوك الكبيرة	المعاملات	٠,٠٥٨	-٠,٣٩١	-٠,٨١٦	-٠,٩٦١	٠,٠١٥	٨,٢٢٨	%١٧	٠,٠٢٧
	قيم اختبار "ت"	٩,٩١٤	-٠,٤٦**	-١,٠٥٠	-١,١٢٧	٠,٠١٥	(٤٢ ،١)		
البنوك المتوسطة	المعاملات	٠,١٠٤٤	٠,٦٩٣	١,٥٤	١,٩٢	٠,٠٢٠	٣٢,٢٩٤	%٣٩	٠,٢٣٠
	قيم اختبار "ت"	١٧,٨٤٥	٠,٨١١**	١,٩٨**	٢,٢٥٣**	٠,٠٢٠	(٥٩ ،٣)		
البنوك الصغيرة	المعاملات	٠,٠٥٨	٠,٢٠٧	٠,٠١٣	٠,٢١٢	٠,٠١٨	١١,٢١٧	%٤١	٠,٠٣٠
	قيم اختبار "ت"	٠,٠٢٣	٠,٠٥٦**	٠,٠٢٥	٠,٢١٢**	٠,١٢٤	(٣٣ ،٢)		

** تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠١

* تشير إلى معنوية عند مستوي ٠,٠٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

أكدت نتائج الجدول السابق على ما يلي:

١. أن أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك التجارية تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة للبنوك الكبيرة: أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك هي (معدل الاستثمارات الحكومية للودائع).
- بالنسبة للبنوك المتوسطة: أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك هي (معدل القروض للودائع، معدل الاستثمارات للودائع، معدل التوظيف للودائع).
- بالنسبة للبنوك الصغيرة: أهم المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك هي (معدل القروض للودائع، معدل التوظيف للودائع).

٤. وجود تأثير للأبعاد والمتغيرات الخاصة بكفاءة استخدام الأموال على أدائها وذلك على مستوي أحجام البنوك التجارية حيث أكد على ذلك قيم اختبار "ف" (ف المحسوبة = ٨,٢٢٨، ٣٢,٢٩٤، ١١,٢١٧على التوالي) الأمر الذي يعكس دلالتهم الإحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١ وذلك عند درجات حرية (١،٤٢)، (٣،٥٩)، (٢، ٣٣)

وفيما يلي بعض الأشكال التى تؤكد على اعتدالية توزيع الأخطاء:

شكل رقم (٤)

من البحث

يؤكد كل من الشكلين السابقين على أن توزيع الأخطاء يقترب بشكل كبير من التوزيع الطبيعي Normality وهو ما يتضح بالشكل رقم (٤) حيث أكد على ذلك قيم المعالم المقدرة وذلك على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية والتي بلغت على التوالي (صفر، ٠,٨٩) (صفر، ٠,٩٣) (صفر، ٠,٨٣) والتي كادت أن تقترب بشكل كبير من معالم التوزيع الطبيعي المعياري ($\mu = 0$, $\sigma 2 = 1$)، كما أكدت النتائج بالشكل رقم (٤) على أن الأخطاء تتوزع بشكل ملائم بل وتقترب بشكل كبير من خط التوزيع الطبيعي وأن التباعد نسبي ومحدود وذلك على مستوي الأحجام المختلفة للبنوك التجارية.

عاشراً: النتائج والتوصيات

أ – نتائج البحث:

أسفر التحليل الإحصائي عن مجموعة من النتائج يمكن تفسيرها وذلك من خلال تحليل نتائج أعمال الشركة خلال سنوات البحث على النحو التالي:

١- وجود عدد قليل من العلاقات الارتباطية القوية المعنوية بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

٢- أوضحت نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات إدارة مخاطر الائتمان للبنوك التجارية الكبيرة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: درجة كفاية رأس مال البنك، مخاطر معدل الفائدة، وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء البنك حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٨٩,٥% من التغير الحادث في أداء البنك. كما تبين من نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات إدارة مخاطر الائتمان للبنوك التجارية المتوسطة أن أهم

المتغيرات ذات الأثر هي: درجة كفاية رأس مال البنك، مخاطر معدل الفائدة، وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء البنك حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٥٢% من التغير الحادث في أداء البنك. كما تبين من نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات إدارة مخاطر الائتمان للبنوك التجارية الصغيرة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: درجة كفاية رأس مال البنك، مخاطر معدل الفائدة، وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء البنك حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٧١% من التغير الحادث في أداء البنك. ويري الباحث أن اختلاف الدرجة التفسيرية قد يرجع إلى الأحجام المختلفة لتلك البنوك وطبيعة الأنشطة ودرجة تركزها داخل البنك.

٣- أوضحت نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات إدارة مخاطر السيولة للبنوك التجارية الكبيرة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: الأصول السائلة، وأن ذلك المتغير ذا أثر ضعيف على أداء البنك حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٩٣,٦% من التغير الحادث في أداء البنك. كما تبين من نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات إدارة مخاطر السيولة للبنوك التجارية المتوسطة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: قدرة البنك على مواجهة المسحوبات، وأن تلك المتغيرات ذات أثر متوسط على أداء البنك حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٧٩,٥% من التغير الحادث في أداء البنك. كما تبين من نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات إدارة مخاطر السيولة للبنوك التجارية الصغيرة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: قدرة البنك على مواجهة المسحوبات، قدرة البنك على مواجهة السحب من الودائع، وأن تلك المتغيرات ذات أثر متوسط على أداء

البنك حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٨٤,٥% من التغير الحادث في أداء البنك.

٤- أوضحت نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات كفاءة استخدام الأموال للبنوك التجارية الكبيرة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: معدل القروض للودائع، وأن ذلك المتغير ذا أثر ضعيف على أداء البنك حيث يفسر هذا المتغير تقريبا ١٧% من التغير الحادث في أداء البنك. كما تبين من نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات كفاءة استخدام الأموال للبنوك التجارية المتوسطة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: معدل القروض للودائع، معدل الاستثمارات للودائع، معدل التوظيف للودائع، وأن تلك المتغيرات ذات أثر متوسط على أداء البنك حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٣٩% من التغير الحادث في أداء البنك. كما تبين من نتائج النموذج المُقدَر لتأثير متغيرات كفاءة استخدام الأموال للبنوك التجارية الصغيرة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: معدل القروض للودائع، معدل التوظيف للودائع، وأن تلك المتغيرات ذات أثر متوسط على أداء البنك حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٤١% من التغير الحادث في أداء البنك.

ب – التوصيات

في ضوء النتائج السابق بيانها يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة إدارة التزامات البنك بما يتلاءم مع احتياجاته من السيولة، مع توافر أصول سائلة لها القابلية للتحول إلى نقدية دون تحمل خسائر، مع رسم سياسة تحوطية لمواجهة الطلبات غير المتوقعة للسحب على الودائع.

- ضرورة وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال يساعد البنك على امتصاص الخسائر، وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في اعتباره، وبصفة خاصة في البنوك التي لها أنشطة دولية.
- ضرورة وضع ضوابط الحد من مخاطر التركز، وهذا يتطلب وجود نظام معلومات جيد، قادر على توصيف متقن لمحفظة توظيف البنك، مما يُبرز معالم التركز.
- كفاءة سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون، وذلك من خلال التقييم الدقيق لسياسات البنك والمراجعة الدورية لتصنيف الأصول ومخصصاتها خاصة القروض ومعايير تصنيف الائتمان.
- ضرورة وضع ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة، وذلك من خلال توفير الإجراءات والمقاييس والرقابة الشاملة، للسيطرة على مخاطر سعر الفائدة.
- ضرورة وضع ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة، من خلال نظام جيد لإدارة المعلومات، وسيطرة مركزية على السيولة، وتحديد التمويل اللازم، وتنويع مصادر التمويل.
- ضرورة العمل على توفير نظم الرقابة الداخلية بقدر كاف ومناسب لحجم أنشطة البنك، من خلال الهيكل المؤسسي والرقابة الفعلية على الأصول والاستثمارات.
- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول مشكلة البحث في ضوء المتغيرات البيئية السريعة والمتلاحقة حيث يمكن في هذا السياق تناول:
  - مدى تأثير استخدام المشتقات المالية على إدارة المخاطر بالبنوك التجارية.

دراسة مقارنة بين أساليب إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البيئات المختلفة.

حادي عشر: قائمة المراجع

١- المراجع العربية:

- الزبيدى حمزة، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، (عمان: دار الوراق للنشر، ٢٠٠٢، ص ١٧٩)
- أيمن الرشدان، **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة (عمان: كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، ٢٠٠٢ م).
- حاتم كنعان، **السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية**، رسالة ماجستير غير منشورة (عمان: كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، م ٢٠٠٢).
- عبدالعاطي لاشين محمد، **إستراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية المصرية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ م).
- عبد المنعم أحمد التهامى، **إدارة المنشآت المالية: مع التركيز على إدارة البنوك التجارية التقليدية**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٤،ص ص١٩٦ – ١٩٧).
- منى ممدوح المولا، العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في القطاع الأردني، (القاهرة: مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الستون، ٢٠٠٢ م، ص ص ٥٥ – ٩٢).

- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ٢٠٠٣، ص ٦٣٢).
- نادية أبو فخره مكاوي، تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية – نموذج تجريبي، (القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ١٩٩٨ م، ص ص ٤٥١ – ٥٣١).
- نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، (لبنان: اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٥، ص ٢٢).

٢ – المراجع الأجنبية:

- Acharya, V., Hyun, S., and Tanju, Y., 2009, Crisis Resolution and Bank Liquidity, Working Paper.
- Berger, A., and Christa, B., 2010. Financial Crises and Bank Liquidity Creation, University of South Carolina Working Paper, pp 1-41.
- Colye, Brian, Measuring credit risk , CIB publishing United Kingdom, 2000, p. 1.
- Gatev, E., Schuermann, T., and Philip E., 2009. Managing Bank Liquidity Risk: How Deposit-Loan Synergies Vary with Market Conditions, The Review of Financial Studies 22,996-1018.
- Houston, J., Lin, C., Lin, P., and Yue, M., 2010. Creditor rights, information sharing, and bank risk taking, Journal of Financial Economics 96, 488-510.
- Laeven, L., and Ross, L., 2009, Bank governance, regulation and risk taking, Journal of Financial Economics 93, 259-275.
- Roberts , E., 2006, Sound & Practice for the Supervision of Credit risk management " , Bank for International Settlements.

- Software and Services , 2004, Credit Risk Management in the Financial Services Industry , International benchmark survey, www.sas.com.
- Thomas, T.M and Szakal, E., 2002, Creating Value through Credit Risk Mitigation , Business Credit , Vol. 104, Issue 3 , PP. 1 – 4.
- Wagner, W., 2007. The liquidity of bank assets and bank liquidity, The Journal of Banking and Finance, Vol. 31, 120-137.
- Chien-Chiang Lee & Meng-Fen Hsieh, 2013, The impact of bank capital on profitability and risk in Asian banking, Journal of International Money and Finance, Vol.32, PP. 251– 281.
- Bauer , W and Ryser, Marc., 2004, Risk Management Strategies for Banks, Journal of Banking & Finance , Vol. 28, No.2 , PP. 331-352.
- Altman, E.I., 2002, Managing Credit Risk , A Challenging for the New Millennium, Economics Votes , Vol. 31, Issue 2 , PP. 201 – 214.
- Lev Ratnovski , 2013, Liquidity and transparency in bank risk management, Journal of Financial Intermediation, Vol.22, PP. 422 – 439.
- Donald , Fraser and et.al., 2002, Sources of Bank Interest Rate Risk, The Financial Review , Vol. 37 , PP. 351-368.
- Bin , Feng-shun and et.al., 2003, Effects of Exchange-Rate and interest-Tate Risk on ADR Pricing Behavior, North American Journal of Economics and Finance , Vol. 14 , PP. 241-262.
- Hooy, Chee and et.al., 2004, Risk Sensitivity of Bank Stocks in Malaysia: Empirical Evidence across the Asian Financial Crisis, Asian Economic Journal , Vol. 18, No.3, PP. 261-276.